

Distr.
GENERAL

S/1994/924
3 August 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن الحالة في رواندا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرتين ١٧ و ١١ من قراري مجلس الأمن ٩٢٥ (١٩٩٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ و ٩٢٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ على التوالي، اللتين طلب المجلس إلى الأمين العام بموجبهما أن يقدم إليه تقريراً بحلول ٩ آب/أغسطس عن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة، إلى رواندا في تنفيذ ولايتها، وعن سلامة السكان المعرضين للخطر، وعن الحالة الإنسانية، والتقدم المحرز نحو وقف إطلاق النار وتحقيق المصالحة السياسية، وكذلك وزع بعثة الأمم المتحدة الموسعة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وقد قدمت الأمانة العامة تقريراً شفويًا إلى المجلس في ٧ تموز/يوليه عملاً بالفقرة ١٠ من القرار ٩٢٩ (١٩٩٤)، حيث أبلغ المجلس أيضاً بوصول ممثلي الخاص، السيد شهريار خان، إلى كينغالي في ٤ تموز/يوليه. كما أطلع أعضاء المجلس على رسالتي المؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٩٤ الموجهة إلى رئيس المجلس (S/1994/923) بشأن احتياجات البعثة من القوات والمعدات الإضافية. ويستند هذا التقرير إلى المعلومات المتاحة للأمانة العامة حتى ١ آب/أغسطس ١٩٩٤.

٢ - ومنذ اتخاذ القرارين ٩٢٥ (١٩٩٤) و ٩٢٩ (١٩٩٤)، طرأ تحول على الحالة في رواندا. فقد بسطت الجبهة الوطنية الرواندية سيطرتها العسكرية على معظم أنحاء البلد، ولجأ نحو ١.٥ مليون رواندي إلى زائير خلال فترة أسبوعين من شهر تموز/يوليه. مما أوجد أزمة إنسانية ذات أبعاد مفرجة. ولادت "الحكومة المؤقتة" السابقة بالفرار. وشكلت في ١٩ تموز/يوليه حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة.

ثانياً - الحالة العسكرية

٢ - بسطت قوات الجبهة الوطنية الرواندية سيطرتها الكاملة على كينغالي، العاصمة، في ٤ تموز/يوليه، وعلى بوتاري، ثاني أكبر مدينة، في ٥ تموز/يوليه، وعلى معقل الحكومة السابقة، روهنغيري، في ١٤ تموز/يوليه. وتركزت قوات الحكومة الرواندية المتقهرة في غيسيبي وحواليها في المنطقة الشمالية الغربية، ولم تلبث أن انسحبت إلى داخل زائير. وفي ١٧ تموز/يوليه، استولت القوات الوطنية الرواندية على غيسيبي، وفي ١٨ تموز/يوليه أعلنت من جانب واحد وقف إطلاق النار، مما أنهى فعلياً الحرب الأهلية التي اندلعت عقب وفاة رئيسي رواندا وبوروندي في حادث مريب سقطت فيه طائرتيهما في ٦ نيسان/أبريل وأدى إلى وقوع مذابح في جميع أنحاء البلد لعناصر المعارضة والنخبة من طائفة الهوتو. فضلاً عن أفراد طائفة الأقلية، أي طائفة، التوتسي وغيرهم من أنصار الجبهة الوطنية الرواندية.

٤ - وكما يعلم مجلس الأمن، كانت الأولوية الأولى لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا منذ بداية الأزمة هي تحقيق وقف إطلاق النار وإيقاف تلك المذبحة. وقد كثف قائد القوة الميجور جنرال روميو دالير، هذه الجهود منذ أوائل حزيران/يونيه، حين شرع الجانبان في إجراء محادثات وقف إطلاق النار على المستوى العسكري تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة. وقد جعل ممثلي الخاص هذا أولى أولوياته لدى وصوله إلى كيغالي، حيث أقام اتصالا مباشرا مع قيادة كل من الطرفين وشدد على أهمية التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار، خصوصا من أجل منع تفاقم الأزمة الانسانية. بيد أن مفاوضات وقف إطلاق النار ظلت تتعثر إلى أن سقطت غيسيني في ١٧ تموز/يوليه، حيث كان ما يزيد على مليون لاجئ رواندي قد عبروا الحدود إلى زائير.

٥ - وعلى الرغم من أن نائب قائد القوة البريفادير جنرال هنري أينيدوهو أفلح سابقا في التوفيق بين الجانبين فيما يتعلق بمعظم مقتضيات وائف إطلاق النار، فإن إصرارهما على إدراج شروط متصلة حال دون إبرام اتفاق بهذا الشأن. فقد طوّل من جانب القوات الحكومية الرواندية بضمانات لم تكن الجبهة الوطنية الرواندية مستعدة لإعطائها، في حين أصرت الجبهة على ضرورة اتخاذ تدابير مسبقة لوقف المذابح المستمرة ولكن القوات الحكومية أعلنت عدم قدرتها على اتخاذها. وكان ثمة مؤشر قوي أيضا على أن الجبهة الوطنية الرواندية ليست مستعدة لوقف إطلاق النار قبل أن تحقق أهدافها العسكرية. وفي حين أن هذه الأهداف بدا في بادئ الأمر أنها تتمثل في السيطرة على أكبر قدر يمكنها الحصول عليه من الأرض، فإن من الواضح أن انهيار القدرة القتالية للقوات الحكومية الرواندية منذ أواخر حزيران/يونيه فصاعدا شجع الجبهة الوطنية الرواندية على تكثيف هجومها والسيطرة لا على العاصمة فحسب بل وعلى المناطق التي تشكل موحرة القوات الحكومية الرواندية حتى الحدود الزائيرية. ولم يتبق خارج سيطرة الجبهة الوطنية الرواندية سوى "المنطقة المحمية الانسانية" التي أنشأتها قوة العمل الفرنسية، المعروفة باسم "عملية الفيروز" (انظر الفقرة ٧ أدناه).

٦ - وقد أدى التقدم السريع للجبهة الوطنية الرواندية إلى فرار أعداد كبيرة من المدنيين من مناطق القتال. وكان من الممكن احتواء هذا النزوح السكاني لولا الذعر الذي بثته عمدا في صفوف الناس البيانات الملتهية الصادرة من محطات الإذاعة التي تسيطر عليها "الحكومة المؤقتة". فقد أثارت هذه البيانات تدافعا جماعيا هائلا للاجئين عبر الحدود، إلى زائير في المنطقة الشمالية الغربية، مما أربك استعدادات الوكالات الانسانية والمنظمات غير الحكومية التي كانت تتوقع تدفقا متزامنا من اللاجئين إلى الجنوب من تلك المنطقة. وقد تدهورت القوات الحكومية الرواندية كلها تقريبا إلى زائير تتهترا فوضويا ولم تعد تشكل قوة مقاتلة منظمة، وأفيد بأن السلطات الزائيرية تقوم بنزع سلاح معظم أفرادها، وإن كانت هناك تقارير مقلقة تفيد أنهم يحاولون منع اللاجئين من العودة إلى رواندا. ومن ثم فإن القتال انتهى حاليا في رواندا، حيث لم يُعد عن حدوث عمليات عسكرية تذكر منذ ١٨ تموز/يوليه.

٧ - وفي غضون هذه الأحداث، أعلنت حكومة فرنسا في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ عن عزمها على إرسال قوة إلى المنطقة، يكون مقرها زائير ولكن تعمل داخل رواندا، بغية توفير الحماية لعدد كبير من

المدنيين اضطرتهم القتال إلى هجر ديارهم، وفر عديدون منهم إلى زائير. وقد أذن مجلس الأمن بالاضطلاع بهذه العملية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في القرار ٩٢٩ (١٩٩٤). وفي ٢ تموز/يوليه، أعلنت فرنسا أن "عملية الفيروز" سوف تنشئ "منطقة محمية إنسانية" في مثلث سيانفوغو - كيبوييه - غيكونغورو في جنوب غرب رواندا. تغطي زهاء خمس الأقليم الرواندي. وفي حين أن الجبهة الوطنية الرواندية أبدت اعتراضا شديدا على التحرك الفرنسي، فإنها لم تسع إلى المجابهة مع القوات الفرنسية التي حرصت من جانبها على عدم الاستفزاز. ومنذ البداية، حصل تعاون وثيق على كافة الصعد بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا و "عملية الفيروز" شمل نواتر الاتصال بين قائدي القوتين. وقد تم على الفور تعيين ضباط اتصال تابعين للبعثة في مقر القوة الفرنسية في غوما بزائير، كما عُين لاحقا ضابط اتصال فرنسي في مقر البعثة في كيغالي. وقد أذن القرار ٩٢٩ (١٩٩٤) بوزع القوة الفرنسية حتى ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٤. وفي ١١ تموز/يوليه، أبلغ رئيس وزراء فرنسا المجلس وإياي بقرار فرنسا البدء في سحب هذه القوة بحلول ٣١ تموز/يوليه.

ثالثا - الحالة الانسانية

٨ - أنشأ العنف الذي طال أمده في رواندا أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل تقريبا. فمن مجموع السكان الذي يبلغ ٨ ملايين نسمة تقريبا، قُتل ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، وشرد في الداخل ٢ ملايين شخص. وفر أكثر من مليونين إلى البلدان المجاورة. وعلى الرغم من أن فرار السكان يبدو أنه قد تباطأ، فإن الحالة لا تزال متقلبة ومتأرجحة إلى أبعد الحدود. ومما يشير قلقا خاصا إمكانية حدوث تدفق هائل آخر من المنطقة المحمية الانسانية في جنوب غرب رواندا لدى انسحاب القوات الفرنسية.

٩ - ويواجه المجتمع الدولي أربعة تحديات إنسانية أساسية هي: تلبية الاحتياجات الفورية لإنقاذ حياة اللاجئين؛ وتسهيل العودة المبكرة لمن فروا من ديارهم؛ وإصلاح الهياكل الأساسية في رواندا؛ وكفالة التحول السلس في المنطقة المحمية الانسانية التي أنشأتها القوات الفرنسية.

١٠ - ومن الصعب وصف المظالم التي واجهها الدين فروا من رواندا، مدفوعين في حالات كثيرة بالدعايات التي انهالت عليهم من محطات الإذاعة مستهدفة نشر الخوف بين السكان. وقد أدت سرعة التطورات وضخامة أعداد الفارين إلى إنهاك قدرات المنظمات الانسانية التي ظلت تعمل ببسالة في مواجهة ظروف لا تطاق. فقد ظهر مرض الكوليرا وأدى حتى الآن إلى وفاة حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص وما زال يشكل الكوليرا خطرا مستمرا. ولا تزال آلاف الجثث دون دفن، مما يشكل خطرا صحيا، ويهدد مصادر المياه الجوفية في المنطقة. أما الجهود السوقية اللازمة لترتيب الإمداد والتوزيع اليومي لـ ٢٠ مليون لتر من مياه الشرب و ١ ٠٠٠ طن من الأغذية فهي جهود مضيئة.

١١ - وهناك توافق في الآراء على ضرورة تشجيع وتسهيل العودة المبكرة للروانديين إلى ديارهم. وهذا أمر أساسي بالنظر إلى الظروف السائدة في مخيمات اللاجئين وإلى ضرورة القيام خلال الأسبوعين القادمين

بحصد المحاصيل التي توفر تقليدياً ٦٠ في المائة من الزاد السعري السنوي لرواندا. وسيطلب اتخاذ هذا تدابير لبناء الثقة لدى اللاجئين، وإشياء مستودعات للسلع العابرة، والإيداع المسبق للإمدادات الانسانية. وإني لأشعر بقلق بالغ من جراء التقارير التي تفيد بأن أشخاصاً ومجموعات من "الحكومة المؤقتة" السابقة والقوات الحكومية الرواندية تواصل تخويف اللاجئين في مخيمات غوما لمنعهم من العودة إلى رواندا إذ يقولون لهم إنهم إذا عادوا سيواجهون لتعذيب والموت على أيدي الجبهة الوطنية الرواندية.

١٢ - وقد دمر النزاع الأهلي في رواندا الهياكل الأساسية للبلد. ومن ثم فإن جهود الانعاش على المديين التصير والمتوسط أمر أساسي لاستيعاب العائدين فضلا عن إعادة توطين المشردين داخليا. والحد الأدنى للإجراءات المطلوبة هو إعادة الكهرباء، وإمدادات المياه، والاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن الأهمية بمكان أيضا استعادة قدرة الحكومة على الاضطلاع بمسؤولياتها.

١٣ - ويقدر أن هناك ما يقرب من مليوني مشرد داخليا في المنطقة المحمية الإنسانية في جنوب غرب رواندا. وإذا حدث تدفق من هذه الفئة إلى زائير فإنه سيؤدي إلى فظائع يهون بجانبها ما يوجد حاليا في غوما. وللحيلولة دون وقوع ذلك، يلزم كفالة قدرة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا على تولي المسؤولية في هذه المنطقة وزيادة وجودها وأنشطتها الإنسانية هناك.

١٤ - وينبغي العمل على اتخاذ الإجراءات المعروضة أعلاه في وقت واحد معا. إذ أن التصير في الاستجابة على نحو كاف في أي مجال واحد من مجالات الاحتياج سيضعف من فعالية الإجراءات في المجالات الأخرى حيث أنها كلها مجالات مترابطة.

١٥ - وتصديا لهذه الحالة المعقدة، أعدت المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، تحت قيادة مكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا، "النداء الموحد المشترك بين وكالات الأمم المتحدة من أجل الأشخاص المضطربين بفعل الأزمة في رواندا"، الذي يغطي احتياجات الطوارئ والانعاش لغاية نهاية السنة الحالية. ويلزم لدعم هذه الأنشطة العاجلة مبلغ ٤١٤.٨ مليون دولار. وقد بادرت لدى إصدار هذا النداء في ٢٢ تموز/يوليه إلى حث المجتمع الدولي على المساهمة في ذلك بسخاء وفي التوقيت المناسب لكفالة تنفيذ البرامج الإنسانية الحيوية. وقد عقد مؤتمر لإعلان التبرعات في جنيف في ٢ آب/أغسطس. وقد سرتني الاستجابة الأولية الطيبة من جانب الحكومات بل ومن جانب أناس عاديين على استعداد للمساعدة، وأود أن أشكر البلدان التي قدمت بالفعل مساهمات كبيرة.

١٦ - وبناء على طلبي، قام وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد بيتر هانسن، مؤخرا ببعثة إلى رواندا وإلى المنطقة في الفترة الممتدة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه. وقد رافقه ممثلون كبار لجميع المنظمات الإنسانية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة وكذلك من مجتمع المنظمات غير الحكومية. وقد أجرى السيد هانسن خلال بعثته تقييما للحالة الإنسانية واتخذ عددا من التدابير لكفالة إقامة ترتيبات التنسيق اللازمة. وتشمل هذه التدابير تقسيما واضحا للمسؤوليات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ووضع استراتيجيات

شاملة لمجابهة هذا التحدي الانساني الاستثنائي. وكذلك اتخاذ قرار بنقل مقر مكتب الأمم المتحدة للطوارئ في رواندا من نيروبي إلى كيغالي.

١٧ - وقد اجتمع السيد هانسن، ورفقته ممثلي الخاص في رواندا، مع نائب الرئيس كاغامي وغيره من كبار المسؤولين في الحكومة الجديدة في رواندا لمناقشة الوسائل التي يمكن بها إيصال المعونة الانسانية إلى كافة أنحاء البلد والخطوات العاجلة اللازمة لإعادة تهيئة المناخ الذي يفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين. ومما يبعث على الاطمئنان أن الحكومة الجديدة أبدت التزامها بتشجيع الناس على العودة إلى رواندا، وكفالة حمايتهم، والسماح تماما بالوصول إلى كل المحتاجين في جميع أنحاء البلد. وقد بدأ اللاجئين بالفعل العودة إلى رواندا.

١٨ - وأود أن أعرب عن تقديري لجميع العاملين في مجال الاغاثة الذين يعملون في ظروف بالغة الصعوبة تصديا لتحدي انساني بهذا الحجم الضخم. أما العاملون البواسل في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا وفي القوة المتعددة الجنسيات التي تقودها فرنسا فقد أدوا ولا يزالون يؤديون دورا حاسما في إنقاذ حياة السكان وحمايتهم وأود أيضا أن أشيد بالبلدان المجاورة التي قبلت اللاجئين الروانديين ووفرت الحماية لهم. فسحوا هذه البلدان كان فاصلا بين الحياة والموت بالنسبة لإخوة في البشرية بالملايين أملت بهم الحاجة. ومن الضروري في هذه المرحلة أن يحشد المجتمع الدولي الموارد اللازمة لتمكين المنظمات الانسانية من الاستمرار في إيصال المساعدات اللازمة عاجلا ومن زيادة هذا المجهود.

رابعا - الخطط المنقحة لعمليات بعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى رواندا

١٩ - سبق أن أبلغت المجلس في رسالتي المؤرخة ١ آب/أغسطس بما حدث من تأخيرات مؤسفة في تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وفقا للمأذون به بموجب القرار ٩١٨ (١٩٩٤) المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٤. ولن أكرر هنا من تعليقاتي بهذا الشأن سوى التأكيد على أن قعود الدول الأعضاء عن تعزيز العنصر العسكري في تلك البعثة بالسرعة اللازمة حد بشدة من قدرتها على تخفيف المعاناة البشرية التي اقترنت بالصراع الأهلي والمذابح المتعمدة التي تعرض لها المدنيون وخصوصا المعارضون من طائفة الهوتو وأنصار الجبهة الوطنية الرواندية.

٢٠ - ومع تغير طرأ على الحالة تغيرا جذريا على صعيد الواقع في رواندا خلال الأسابيع القليلة الماضية، أجرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا تعديلا لخطط عملياتها لمواجهة الظروف المتغيرة، في إطار الولاية التي حددها مجلس الأمن في قراره ٩٢٥ (١٩٩٤). وتتمثل المهام الأساسية للبعثة حاليا فيما يلي:

(أ) كفالة الاستقرار والأمن في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من رواندا؛

(ب) تثبيت الحالة ورصدها في جميع مناطق رواندا لتشجيع اللاجئين والمشردين على العودة؛

(ج) توفير الأمن والدعم لعمليات المساعدة الإنسانية داخل رواندا أثناء قيام المنظمات الإنسانية بترتيب عودة اللاجئين؛

(د) العمل، عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة، على تحقيق المصالحة الوطنية في رواندا.

٢١ - وبالرغم من شدة ضيق الموارد التي في حوزة البعثة، فإنها قد اتخذت بعض الإجراءات بالفعل. فقد وزعت سرية على الحدود بالترب من غوما بزائير، فضلا عن وزع عدد من المراقبين في تلك المنطقة وفي المنطقة الخاضعة لسيطرة "عملية الفيروز"، وترقبا لحصول البعثة في نهاية المطاف على القوات التي أذن بها مجلس الأمن، وعددها ٥٠٠ ٥ فرد. وضع قائد القوة خطة للوزع في خمسة قطاعات، على النحو المبين في الخريطة المرفقة بهذا التقرير وكما يلي:

(أ) القطاع الأول (الشمال الشرقي): سرية مهندسين واحدة؛

(ب) القطاع الثاني (الجنوب الشرقي): سرية معززة مجهزة بالمركبات؛

(ج) القطاع الثالث (الجنوب): سرية معززة مجهزة بالمركبات؛

(د) القطاع الرابع (الجنوب الغربي): ثلاث كتائب مشاة ميكانيكية/مجهزة بالمركبات؛

(هـ) القطاع الخامس (الشمال الغربي): كتيبة مشاة ميكانيكية/مجهزة بالمركبات.

٢٢ - وسيظل مقر القوة في كيغالي مع أدنى قدر من الوحدات اللازمة للحماية، إلى جانب الوحدات المتخصصة في مجالي الاتصالات والسوقيات، وكذلك المستشفى الميداني. وسوف يجري وزع مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ومراقبي الشرطة المدنيين التابعين للأمم المتحدة في جميع القطاعات وفقا لاحتياجات العمليات.

٢٣ - والمنطقتان الأساسيتان دواتا الأهمية هما منطقة الشمال الغربي، حيث يلزم إعادة توطين اللاجئين العائدين، ومنطقة الجنوب الغربي، حيث يلزم تفادي احتمالات نشوب العنف. فالقطاع الشمالي الغربي يتأخم زائير قريبا من حشد غفير من اللاجئين الروانديين يجاوز المليون، ويعج بهم المكان في ظل ظروف بالغة القسوة. ومعروف أنه يوجد وسط اللاجئين في زائير أعداد كبيرة من أفراد القوات الحكومية الرواندية السابقة والميليشيا التابعة لها، وكذلك عناصر متطرفة يشتهر في تورطها في ارتكاب المذابح التي تعرض لها المعارضون من طائفة الهوتو وأنصار الجبهة الوطنية الرواندية ويقال إنها تحاول منعهم من العودة.

وتسود حالة أكثر قابلية للانفجار في الجنوب الغربي، إذ أن هناك عناصر مسلحة تابعة للقوات الحكومية الرواندية لجأت إلى المنطقة المحمية الفرنسية. وعلاوة على ذلك، فإن هاتين هما المنطقتان اللتان سيعبرهما اللاجئون لدى عودتهم من زائير. ويتوقع أيضا أن تعود أعداد كبيرة من اللاجئين من تنزانيا إلى القطاعين الأول والثاني، وعدد كبير من بوروندي إلى القطاعين الثاني والثالث، ولكن لا يتوقع أن تسبب هذه القطاعات الثلاثة مشاكل مثل المتوقعة في القطاعين الرابع والخامس.

٢٤ - ومما يجعل الحالة في القطاع الرابع أكثر إلحاحا تلهف الحكومة الفرنسية إلى الانسحاب بحلول ٢١ آب/أغسطس. وقد أوضحت الحكومة الجديدة في المناقشات التي جرت مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا أنها لن تصر على تسلم زمام السيطرة على هذه المنطقة على الفور شريطة أن تكفل البعثة شيوع الاستقرار فيها. ومن أجل ذلك، يتحتم أن تتمكن البعثة من وزع الكتايب الثلاث المقررة لهذا القطاع. أما إذا لم تتوافر هذه الكتايب الثلاث، فسيتعين على البعثة أن تدخل إلى المنطقة بقوى مستندة ومعدات رثة. وقد رفضت الحكومة الجديدة، حتى الآن، الموافقة على أن تشمل البعثة قوات من بعض البلدان الأفريقية المشتركة في "عملية الفيروز"، بيد أنه يحتمل إمكان إقناع الحكومة بالسماح لهذه القوات بالبقاء مع معداتنا. وفي هذه الحالة، يؤمل أن يتوفر الاستعداد لدى فرنسا لتأجير بعض المعدات التي تستخدمها "عملية الفيروز".

خامسا - التوقعات السياسية

٢٥ - تم التوقيع منذ عام واحد على اتفاق أروشا للسلام (انظر A/48/824-S/26915) على أمل أن يحقق التوازن السياسي الذي نص عليه هذا الاتفاق الاستقرار الدائم في رواندا، عن طريق اتباع نهج تعددي بإقامة حكومة انتقالية تضم الأحزاب العديدة التي نشأت، وتفضي إلى إجراء انتخابات. وقد أبدت كل من "الحكومة المؤقتة" التي أنشئت عقب مصرع الرئيس هابيا ريمانا في ٦ نيسان/أبريل، والجبهة الوطنية الرواندية شيئا من الالتزام بمبادئ اتفاق أروشا. بيد أن "الحكومة المؤقتة" اتخذت موقفا مؤداه أن الاتفاق يستند إلى افتراض مكذوب مفاده أن العداء الإثني التاريخي القائم بين الأغلبية، أي طائفة الهوتو، والأقلية، أي طائفة التوتسي، يمكن حله بصيغة سياسية، وقالت بأن الحل الوحيد الممكن هو وضع ترتيب من شأنه أن يضمن لا حقوق الأقلية فحسب بل وحقوق الأغلبية بحيث لا تخشى إحداها هيمنة الأخرى عليها؛ وهذا أمر لا يمكن تحقيقه لا بالوسائل العسكرية ولا بمجرد الانتخابات. أما الجبهة الوطنية الرواندية فقد تمسكت بأنه، مع استمرار التزامها بمبادئ أروشا التي تنص على حل توفيق سياسي تعددي، فإن ما يرتكب من تخريب متعمد لعملية أروشا من جانب عناصر الهوتو المتطرفة، وما تلاه من مذابح مدبرة ومتعمدة تعرض لها التوتسيون والمعتدلون من الهوتو، يقتضيان إجراء تغييرات في صيغة أروشا لكثالة منع إمكانية حدوث ذلك مرة أخرى.

٢٦ - وفي الوقت الراهن، تسيطر الجبهة الوطنية الرواندية على البلد لا عسكريا فحسب بل وسياسيا أيضا، فيما عدا المنطقة التي تسيطر عليها "عملية الفيروز"، ونصبت في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ "حكومة

وحدة وطنية انتقالية ذات قاعدة عريضة، لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات. وقد استبعدت من ذلك حزب الحكومة السابقة، الحركة الثورية الوندانية من أجل التنمية، فضلا عن حزب آخر مناهض علنا لطائفة التوتسي، هو التحالف من أجل الدفاع عن الجمهورية، لم يكن مشمولاً في الحكومة الانتقالية المنشأة بموجب اتفاق أروشا. أما في الحكومة الانتقالية الحالية، فقد أسند منصب رئيس الجمهورية، المنصوص في اتفاق أروشا على حفظه للحزب الثوري الوطني من أجل التنمية، إلى السيد باستير بيزيمونغو من الجبهة الوطنية الرواندية، وأسند منصب نائب الرئيس، الذي لم ينص عليه اتفاق أروشا، إلى ميغور جنرال بول كاغامي، القائد العسكري للجبهة الوطنية الرواندية، الذي يشغل أيضا منصب وزير الدفاع. وأما رئيس الوزراء فهو السيد فوستان تواغيرامونغو من الحركة الديمقراطية الجمهورية ونائب رئيس الوزراء هو الكولونيل ألكسس كانيارينغوي من الجبهة الوطنية الرواندية. وقد خصصت مناصب وزارية أخرى لهذين الحزبين وكذلك للحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الليبرالي، وجميعها كانت أعضاء في الحكومة الانتقالية السابقة.

٢٧ - ومنذ أن تقلد منصبه، اجتمع الرئيس بيزيمونغو مع الرئيس الزائيري موبوتو، والرئيس التنزاني مويني، والرئيس الأوغندي موسيفيني، والرئيس المؤقت لبوروندي السيد نتيبانتونغانيا. وتقوم القيادة الرواندية بتشجيع اللاجئين على العودة إلى رواندا بالإعلان عن الضمانات التالية:

(أ) لا داعي لأن يخاف اللاجئين من الاضطهاد أو الانتقام. واللاجئون العائدون من غوما لن يتعرضوا للفرز؛

(ب) بإمكان اللاجئين والمشردين، أن يعودوا إلى منازلهم وممتلكاتهم ومزارعهم وما إلى ذلك. وإذا كان هناك آخرون يشغلونها، فإن من يشغلونها دون إذن سيطردون منها بالقوة. وليس للاجئين في أوغندا العائدين إلى رواندا أي حق في تشييت مصالبتهم عن طريق تجريد الروانديين من حقوقهم المشروعة؛

(ج) ستجرى مقاضاة المجرمين وفقا للإجراءات القانونية. وينبغي أن تعين الأمم المتحدة لجنة الخبراء التي أنشأها القرار ٩٢٥ (١٩٩٤) لكي تبدأ تحقيقاتها على وجه الاستعجال؛

(د) تشجع الحكومة الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين على العودة؛

(هـ) ستبذل الحكومة كامل التعاون لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تشجيع اللاجئين على العودة عن طريق إعادة فتح مطار كيغالي، وإنشاء محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة، وإفساح المجال أمام أفراد الأمم المتحدة في الاضطلاع بمهامهم.

٢٨ - وواضح أن الأولوية العليا في هذه المرحلة تتمثل في حل الأزمة الإنسانية الهائلة المتعلقة باللاجئين في زائير والمشردين في رواندا، وتهيئة ظروف الأمن والحياة العادية لتشجيع هؤلاء المنكوبين على العودة

إلى ديارهم وتمكينهم من ذلك. وعندئذ فقط سيتمكن للحكومة الجديدة أن تكفل استتباب الأوضاع في البلد. بيد أنه ينبغي البدء بأسرع ما يمكن في إجراء مناقشات سياسية مع العناصر المعتدلة في الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية لوضع ترتيبات سياسية تحقق الاستقرار في رواندا في الأمد الطويل.

سادسا - ملاحظات

٢٩ - إن الكرب الذي يحيق بهذا البلد الصغير الذي نكسب بمذبحة أفنت جزءا كبيرا من سكانه وبتشريد نصف من تبقى منهم، هو من أبشع الأحداث التي شهدتها الحقبة الأخيرة. ومما يزيد من النجاسة أن المجتمع الدولي تردد طويلا في التدخل بالرغم من توقيع معظم دوله الأعضاء على اتفاقية منع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها. وكما قلت في الملاحظات الواردة في تقريرى المؤرخ ٢١ أيار/مايو (S/1994/640)، فإننا بتقصيرنا هذا رضخنا لإزهاق الأرواح على نحو مروع ولتعريض شعب بأكمله للمعاناة. وأقل ما يجب على المجتمع الدولي القيام به للتعويض عن هذا التقصير هو أن يكفل، من خلال جهود لجنة حقوق الإنسان ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ولجنة الخبراء المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٩٢٥ (١٩٩٤) المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٤، تطبيق يد العدالة على جميع الأفراد المسؤولين بصفنتهم الشخصية وبصفنتهم الرسمية عن تفجير هذه الكارثة وتأجيج أوارها.

٣٠ - وفيما يتعلق بلجنة الخبراء، حدد تقريرى المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/879) ولايتها. وقد طلبت إلى اللجنة أن تقدم إلي، في موعد لا يتجاوز ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ما تخلص إليه من نتائج بشأن الأدلة المتعلقة بوقوع انتهاكات محددة للقانون الإنساني الدولي وأعمال إبادة الأجناس، التي يمكن الاستناد إليها في تحديد الأشخاص المسؤولين عن هذه الانتهاكات. واللجنة مخولة أيضا ببحث مسألة الولاية القضائية، الدولية أو الوطنية، التي سيقدم في إطارها هؤلاء الأشخاص إلى المحاكمة. وقد عينت الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة: السيد أتسو - كوفي أميغا، رئيسا (توغو)، والسيدة هابي ديينغ (غينيا) والسيد ساليفو فومبا (مالي).

٣١ - ويتعين على المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لتخفيف شدة المعاناة الإنسانية المروعة التي تسود مخيمات اللاجئين في زائير وكذلك في تنزانيا وأوغندا وبوروندي، وتمكين اللاجئين والمشردين من العودة بدرجة معقولة من الأمن إلى ديارهم أو إلى مناطق آمنة أخرى. وفي هذا الصدد، أعرب عن الامتنان للحكومات التي قررت وزع قوات في رواندا وأو زائير من أجل توفير الدعم السوقي اللازم لزوما ماسا للجهود الإنسانية. وفي الوقت ذاته، يساورني قلق بشأن مشاكل التنسيق التي ستنشأ إذا عملت عدة قوات أجنبية تحت قياداتها الوطنية إلى جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، التي هي تحت قيادة الأمم المتحدة، والقوات الموالية للحكومة الجديدة. والوضع المثالي هو أن تكون جميع القوات الأجنبية المشتركة في دعم الجهود الإنسانية جزءا من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا. وإذا تعذر هذا فإنني سأحث على أن يكون وزع القوات الأجنبية بموجب إذن من مجلس الأمن، حتى إذا كانت ولايتها ولاية إنسانية صرفة، وأن يتم وضع ترتيبات اتصال رسمية بينها وبين البعثة، كما حدث مع "عملية الفيروز".

٢٢ - ويُنْهَابُ أيضا بالحكومات التي تملك الموارد اللازمة أن تسخرها لعملية التعمير والإنعاش، اللازمة لإنهاض رواندا من جديد. إنني لأثني على الحكومات التي بادرت بالفعل إلى تقديم هذه الأشكال الملموسة من المساعدة.

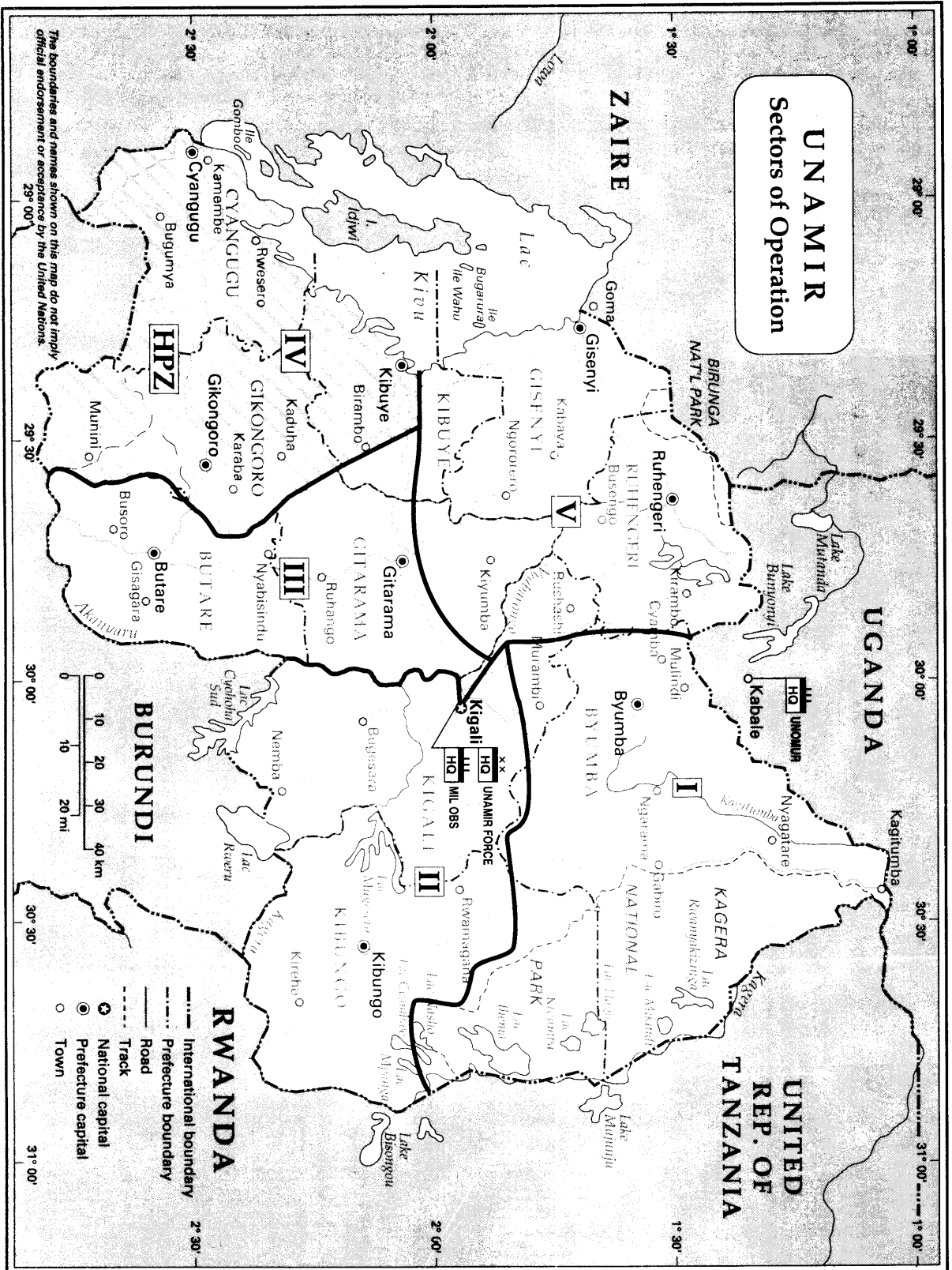
٢٣ - وتتحمل الحكومة التي نُصِّبَتْ مؤخرا في رواندا مسؤولية هي الأخرى عن ضم شعبها معا من جديد في إطار المصالحة الوطنية. وعلى الرغم من المأساة التي واجهتها، يجب عليها أن تظهر الشهامة وألا تسمح لنجاحها العسكري بأن يقود إلى الرغبة في الهيمنة الدائمة. ولا بد أن تكفل عدم حدوث أي أعمال انتقامية. وعليها أن تمكِّن الأسرى من العودة إلى ديارها والأفراد من العودة إلى مهنتهم وأزواجهم. ويجب أن تقبل في صفوف الجيش الوطني الجنود المنتمين إلى القوات المسلحة وقوات الدرك السابقة الذين لم يشاركوا عن عمد في أعمال القتل الوحشية. وعليها أن تقيم نظاما منصفًا وشفافًا للعدالة لمحاكمة المشتبه في أنهم حرصوا على نصب المذابح لبني وطنهم أو شاركوا فيها.

٢٤ - وهذه المهام تفوق طاقة حكومة غاضة تقلدت زمام الحكم في بلد أصابه الخراب والدمار. وبالإضافة إلى الاحتياجات الإنسانية العاجلة والمساعدة في التعمير والإنعاش، ستحتاج الحكومة أيضا إلى المساعدة في إعادة إنشاء أجهزة الإدارة والقضاء والشرطة والمالية والتعليم والصحة وسائر المسؤوليات التي يلزم لأي حكومة أن تضطلع بها. وأمل أن توفر الحكومات هذه المساعدة على أساس ثنائي أو عن طريق منظومة الأمم المتحدة. بيد أن الروانديين هم الذين عليهم في نهاية المطاف أن ينهضوا بهذه المهام، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا التزمت الحكومة بإتمام مصالحة حقيقية وكاملة.

٢٥ - ولا بد أن يكون الهدف السياسي النهائي هو إقامة نظام للحكم عريض القاعدة، يعطي كافة عناصر المجتمع، بصرف النظر عن الأصل الإثني أو المستوى الاجتماعي، إحساسا بالأمن ويشركها بنصيب في بلدها. ولا يزال اتفاق أروشا صالحا لتوفير بعض المبادئ وإطار عريض لإقامة مثل هذا النظام. وسوف يكون لمنظمة الوحدة الأفريقية وجمهورية تنزانيا المتحدة، اللتين ساعدتا في إبرام اتفاق أروشا، دور خاص في هذا المجال. أما جيران رواندا الأربعة، فعليهم أيضا مسؤولية خاصة في تعزيز الاستقرار في هذا البلد وهو ينهض من كبوته، وكفالة عدم استخدام أراضيها في مواصلة تقويض الاستقرار. ومما يبعث على الاغتياب ملاحظة أن الحكومة الجديدة أقامت صلات ودية مع جيرانها الأربعة جميعا. ويجب على كل البلدان في المنطقة أن تعمل على كفالة عدم إصابة بوروندي بأصدقاء أزمة رواندا، لأن ذلك قد يقوض استقرار المنطقة بأسرها.

٢٦ - وفي الختام، أود أن أثني على ممثلي الخاص السابق السيد جاك روجيه بوه - بوه وممثلي الخاص الجديد السيد شهريار خان، وعلى العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا الذين عملوا بتفان في ظروف بالغة المشقة. ويلزم أن أثني بشكل خاص على قائد القوة، الميجور جنرال دالير لادانته القيادي الرفيع. وأخيرا، أتقدم بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء الأمم المتحدة كافة بأصدق التعازي القلبية إلى كل من فقدوا أفرادا من أسرهم في رواندا في هذه الكارثة التي ما كان يُظن أن نشهدها إلا في حلم مروع لولا أنها وقعت بالفعل.

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا
 قطاعات العمل



Map No. 3807, Rev. 3 UNITED NATIONS
 JULY 1994

The boundaries and names shown on this map do not imply
 official endorsement or acceptance by the United Nations.

Department of Public Information
 Cartographic Section